العرب
الإثنين 2021/11/01
السنة 44 العدد 12227

المصالحة السورية.. هل يعود الرصاص من الصدور إلى البنادق

حكيم مرزوقي
كاتب تونسي

التفاهم الوحيد الذي أسفرت عنه الجولة السادسة لمباحثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف، منذ أسبوع، هو الاتفاق على "جولة مقبلة"، دون تحديد موعد، وذلك من ملخص لـ4 موضوعات هي: الجيش والقوات المسلحة والأمن والاستخبارات، سيادة القانون والدولة، الإرهاب والتطرف.. وتحديد مواعيد "الجولة المقبلة".

السعي لجعل جولة جنيف السادسة بداية لمرحلة جديدة في الملف السوري تكلل بالفشل لأن الجميع أراد له ذلك، ونجح في ما أراد الذهاب إليه، ذلك أن لا مصلحة لأي طرف، على ما يبدو، في سوريا التي يحبها ويتمناها السوريون من غير الملوثين بمحنة السلطة والزعامة، وغير الآبهين بالاستقطاب بين معارضة وموالاة.

الواضح أنّ توافق السوريين بات مربوطا بتوافق الأطراف الدولية والإقليمية المؤثرة في النزاع، كما يصح العكس بحسب ادعاء كل جهة أي أن "الدجاجة بدها قمحة، والقمحة عند الطحان" كما تقول أغنية فيروز المستقاة من التراث الشامي.

«لا يستوي الظل والعود أعوج مقولة تصح على استحالة اجتماعات جنيف وعبثيتها حول اللجنة الدستورية السورية في ظل مشهد قاتم لا تريد من خلاله الأطراف الراعية إلا الإيحاء بأنها فاعلة ومؤثرة

وعلى ذكر سيرة الدجاجة، فمن يسبق الآخر في سوريا، دجاج الدستور الدائم أم بيض المصالحة؟ إذ لم يشكل فشل الجولة السادسة لمباحثات اللجنة الدستورية السورية في جنيف مفاجأة بالنسبة إلى بعض المراقبين الذين يرون أن الحديث بجدية عن دستور دائم أمر غير واقعي في ظل ظروف أمنية واجتماعية معقدة، وغياب الاستقرار، ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين والمعتقلين. وبينما يرى البعض أن المصالحة يجب أن تسبق الاتفاق على دستور دائم، يرى آخرون أن وضع الدستور سيمهد للمصالحة.. وهكذا "تضيع الطاسة" بحسب المرجعية الشعبية الشامية دائما.

اجتماعات جنيف وعودة المباحثات بشأن الدستور السوري، وبعد 9 أشهر من التوقف، تصبح عبثية لا طائل من ورائها، وليس لها تأثير دون توافق على حل سياسي في سوريا.

الأصل في الدستور هو الإجماع بحسب المشرعين وفقهاء القانون، فكيف يحتكم متفرقون في كل شيء، إلى دستور يزعم أنه سوف يوحدهم وينهي مشاكلهم في كل شيء؟

الدولة السورية من جهتها تتمسك بخروج القوات التركية والأميركية من أراضيها لدخولهم دون إذن الحكومة وقتها.

وبحسب ما يرى المحلل السياسي السوري غسان يوسف، فإن النظام ليس على خلاف مع المعارضة بقدر خلافه مع الهيئة العليا للتفاوض وتنظيمات الإخوان وداعش وجبهة النصرة والمقاتلين الأجانب من الإيغور والشيشان المتواجدين في إدلب شمال غربي سوريا بدعم تركي من جانب، ومع الولايات المتحدة الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية في الشمال السوري من جانب آخر.

أما المعارضة فتقول على لسان هادي البحرة إن وفد الحكومة لم يقدم أي ورقة للتفاهم وأصر على ألا يرى أي نقطة للتوافق، مشددا على أن الحل السياسي عبر تطبيق قرار مجلس الأمن 2254 ينهي معاناة السوريين.

وهكذا يختلط الحابل بالنابل في الملف الأكثر تعقيدا بتاريخ النزاعات الداخلية، إذ لا يختلف اثنان في أن دستورا دائما للجمهورية السورية بكل مكوناتها وأطيافها، يمحو ما كتب قبله سنة 2012 أو ما سبقه من بنود وفقرات فصّلت على مقاس الرئيس الراحل حافظ الأسد ومن سوف يأتي من بعده في الحزب والدولة، من شأن هذا الدستور العتيد أن يوحد بين السوريين ويجعلهم يتصالحون، ولكن.. كيف السبيل إليه دون أن يجلس الجميع إلى مائدة الحوار التي يستحيل إقامتها في هذا الظرف الداخلي والإقليمي والدولي المعقد بالخلافات والنزاعات، يضاف إليه الملايين من المشردين والمهجرين والنازحين من السوريين الذين إذا حدثهم الآن أحد عن الدستور بصقوا في وجهه.

وفي هذا الصدد، ذكّر المبعوث الأممي إلى سوريا غير بيدرسون مجلس الأمن بأن أكثر من 12 مليون سوري لا يزالون مهجرين، إما كلاجئين أو نازحين داخليا، ومستويات الفقر قريبة من 90 في المئة.

"المصالحة السورية" عبارة تسهل كتابتها على الورق والتلويح بها من فوق المنابر الإعلامية والسياسية، لكنها شديدة الصعوبة إلى درجة التفكير في تأجيلها إلى عقود وأجيال، لعل وعسى أن تندمل الجراح، و"يعود الرصاص من الصدور إلى البنادق".

الدساتير لا تغسل الأحقاد، إنما قد تصنع التآلف الاجتماعي والنزوح عن العيش المشترك، في المنظور البعيد وعلى مستوى الأجيال القادمة.

بين السوريين والسوريين، ما صنعته عقود من القهر والحكم الظالم، تعود إلى منتصف القرن الـ19 أيام حكم الأتراك العثمانيين وتنكيلهم بالأقليات الدينية والعرقية ثم جاء الانتداب الفرنسي على إثر معاهدة سايكس بيكو، وتتالت الانقلابات، حتى قدم حكم عائلة الأسد، وما سبته من جراح وأوجاع يراد منها الآن أن تكتب دستورا موحدا لسوريا الموحدة.

"لا يستوي الظل والعود أعوج" مقولة تصح على استحالة اجتماعات جنيف وعبثيتها حول اللجنة الدستورية في ظل مشهد قاتم لا تريد من خلاله الأطراف الراعية إلا الإيحاء بأنها فاعلة ومؤثرة، في حين أن مهمتها التعطيل، والإبقاء على الجرح السوري نازفا ومفتوحا من أجل مصالحها الإقليمية.

لا مصلحة لأحد في إنهاء الأزمة السورية من روس وأتراك وإيرانيين، وحتى سوريين من المنتفعين موالاة ومعارضة.. أما الطرف الثالث المسمى بالمجتمع المدني فهو مجرد وهم في بلد جثم عليه الحكم العسكري عقودا من الزمن وأفقده أي حس بالمدنية رغم مدنية المجتمع السوري المتجذرة في التاريخ.. ثم ما معنى "مجتمع مدني" في غياب الدستور.. هل قلت: دستور؟

أزمة لبنان مع الخليج... في إطارها الإقليمي

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

ما فعله لبنان بنفسه أمر أكثر من طبيعي في حال أخذنا في الاعتبار الظروف التي يمر فيها البلد منذ ما يزيد على ستة عشر عاما. لا يمكن عزل الوضع اللبناني عن الوضع العربي والخلل الذي حصل على الصعيد الإقليمي منذ ربيع العام 2003. ما يشهده لبنان منذ فترة طويلة، وصولا إلى أزمة في غاية الخطورة بينه وبين دول الخليج العربي، في مقدمتها المملكة العربيّة السعوديّة، نتيجة حال من اللاتوازن في المنطقة. بدأت هذه الحال بعد اتخاذ الإدارة الأميركيّة برئاسة جورج بوش الابن قرارا باجتياح العراق.

أقدمت الإدارة الأميركية، وقتذاك، على خطوة في غاية الخطورة لم تدرك مسبقا بما ستتسبب به على الصعيد الإقليمي. قدّمت العراق على صحن من فضة لإيران التي كان لديها ثأر قديم عليه، خصوصا بعد صموده في مواجهتها في حرب استمرّت ثماني سنوات بين 1980 و1988.

ما آل إليه لبنان تتويج لسلسلة من الانتصارات تحققت على لبنان بدفع إيراني، خصوصا منذ اغتيال رفيق الحريري ورفاقه في العام 2005 ثمّ حرب صيف 2006. صار لبنان رهينة إيرانيّة وصولا إلى تحوّله قاعدة من القواعد التي تستخدمها "الجمهوريّة الإسلاميّة" في حربها غير المباشرة على دول الخليج العربي بشكل خاص وعلى المنطقة العربيّة من المحيط إلى الخليج عموما. ليس جورج قرداحي، وهو شخص ضحل ذو ارتباطات معروفة، سوى تعبير عن وضع معيّن نشأ في ضوء اختلال التوازن الإقليمي ليس إلّا. مكّن هذا الوضع "الحرس الثوري" من فرض قرداحي وزيرا للإعلام إرضاء لبشّار الأسد والأجهزة السوريّة ليس إلّا.

مثل هذا الاختلال في التوازن الإقليمي جعل لبنان تحت السيطرة الإيرانيّة ولا شيء آخر. لم تعد في لبنان حكومة ترى مصلحة لبنان، حتّى لو أرادت ذلك. في الوقت نفسه لا وجود لرئيس للجمهوريّة، مثل ميشال عون، يتجرّأ على تسمية الأشياء بأسمائها. أسوأ ما في الأمر أن عددا لا بأس به من رجال السياسة الموارنة مضطر إلى الاستلزام لـ"حزب الله" وإظهار الولاء له على أمل الوصول إلى قصر بعبدا. ما نراه حاليا من سباق بين جبران باسيل، صهر رئيس الجمهوريّة، والوزير السابق سليمان فرنجية الذي يُعتبر قرداحي محسوبا عليه، على استرضاء "حزب الله" يدخل في إطار المنافسة بينهما على الوصول إلى قصر بعبدا.

ليس لبنان المكان الوحيد الذي يظهر فيه الاختلال في التوازن الإقليمي الذي سمح لإيران بأن تكون صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيه. هناك اليمن حيث التركيز الإيراني على الاستيلاء، بأيّ ثمن، على مدينة مأرب ذات الأهمّية الاستراتيجيّة. يعمل الحوثيون (جماعة أنصارالله)، وهم أداة إيرانيّة، ليلا ونهارا على موضوع مأرب. قدموا إلى الآن الآلاف من القتلى من أجل استكمال سيطرتهم على المدينة. لم يعد مستبعدا سقوط مأرب التي باتت مطوقة من جهات عدّة. إضافة إلى ذلك، لا يمكن تجاهل أن معظم محافظة مأرب صار في يد الحوثيين الذين حققوا اختراقات في محافظة شبوة أيضا.

ما حصل في العراق ابتداء من العام 2003، لم يكن حدثا عاديا بمقدار ما كان زلزالا لا تزال ارتجاجاته تتردّد إلى الآن. ما يجري في العراق يفسّر إلى حدّ كبير ذلك الاستعجال الإيراني في ابتلاع لبنان. لذلك نجد كلّ هذا التضايق لدى "حزب الله" بسبب ظهور مقاومة مسيحيّة، غير متوقّعة، في حي الرمّانة لدى تعرّضه في الرابع عشر من تشرين الأوّل – أكتوبر الماضي لغزوة شنّها مناصرون لحركة "أمل" وعناصر من "حزب الله". لم يكن الحزب يتصوّر أنّه لا يزال في لبنان مسيحيون على استعداد للتصدي له متى تعلّق الأمر بالاعتداء على أحيائهم وبيوتهم وممتلكاتهم. اعتقد الحزب أن كلّ المسيحيين على شاكلة جورج قرداحي أو جماعة ميشال عون وجبران باسيل...

هناك فرصة لا تعوض بالنسبة إلى «الجمهورية الإسلامية» في ظل إدارة أميركية غير مبالية بلبنان، لكن السؤال الذي سيطرح نفسه عاجلا أم آجلا هل سيبقى الوضع في المنطقة على حاله إلى ما لا نهاية؟

نرى إيران مستعجلة في تكريس واقع لبناني جديد مختلف كلّيا عن لبنان الذي عرفناه والذي عرفه العرب. تسعى لذلك بسبب وضعها غير المريح في العراق. مثل هذا الواقع اللبناني الجديد يتمثّل في عزل لبنان عربيا وتحويله إلى ناطق باسم الحوثيين ومن على شكلهم، كما فعل وزير الإعلام في حكومة نجيب ميقاتي...

سيزداد الضغط الإيراني من أجل تغيير طبيعة لبنان. هناك فرصة لا تعوض بالنسبة إلى "الجمهوريّة الإسلاميّة" في ظلّ إدارة أميركية غير مبالية بلبنان. لكن السؤال الذي سيطرح نفسه عاجلا أم آجلا هل سيبقى الوضع في المنطقة على حاله إلى ما لا نهاية؟ لا جواب عن مثل هذا السؤال، لكنّ الأكيد أنّ إيران تسجّل نقاطا في اليمن، لكنّها تتراجع في العراق. كذلك، ليس ما يشير إلى أن كلّ شيء على ما يرام في سوريا بالنسبة إلى "الجمهوريّة الإسلاميّة". نعم، وضع إيران ليس على ما يرام في سوريا، على الرغم من أن رأس النظام السوري لا يستطيع امتلاك هامش للمناورة في ضوء معرفته التامة بأنّه على رأس نظام أقلّوي بات مصيره مرتبطا ارتباطا عضويا بالميليشيات المذهبيّة التابعة لإيران. ليس بعيدا اليوم الذي سيترتب فيه على إيران أن تقرّر هل لديها القدرة على البقاء في الجنوب السوري، الذي تنوي تهديد إسرائيل منه أم لا؟

انعكست الكارثة التي تسببت بها إدارة بوش الابن في العراق على لبنان الذي يتحمّل أبناؤه جزءا كبيرا من المسؤولية عمّا حل ببلدهم. ما ذنب المملكة العربيّة السعوديّة إذا كان لبنان تحوّل مصدرا لتهريب المخدرات إليها وصارت بيروت ثاني أهمّ مدينة للحوثيين بعد صنعاء؟

ليس قرداحي سوى تفصيل صغير وذلك على الرغم من كميّة ثقل الدمّ التي يتمتع بها. كلّ ما في الأمر، في نهاية المطاف، أنّ لبنان، في ضوء سيطرة "حزب الله" عليه، بات جزءا لا يتجزّأ من معادلة إقليمية ليس معروفا ما الذي سترسو عليه، خصوصا أنّ عوامل كثيرة تلعب ضدّ "الجمهوريّة الإسلاميّة" ومشروعها التوسّعي الخطر وليس معه...